ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

26 مارس 2024

أسبوع الصفقات الاستثمارية

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

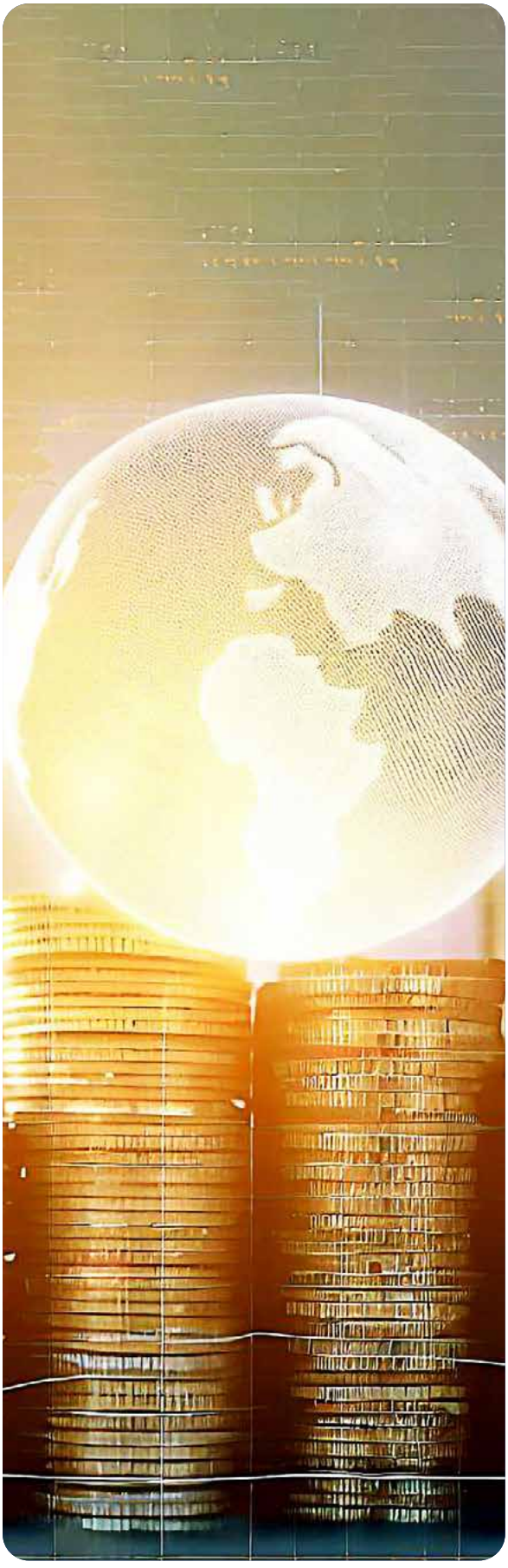

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
أسماء فهمي
سالي عاشور
أمل إسماعيل
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

19 معلومة مصورة

20 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

20 كيف يستفيد الاقتصاد المصري من حزمة الاستثمارات الأوروبية؟

26 توقعات جولدمان ساكس: فائض التمويل الخارجي ورؤية مستقبلية للاقتصاد المصري

تقديم

تشهد الساحة الاقتصادية المصرية استكمالًا للحراك الإيجابي الذي بدأ يوم 6 مارس 2024 بخطوات جدية نحو الإصلاح الاقتصادي من خلال تحرير سعر الصرف ورفع سعر الفائدة، والحصول على قرض صندوق النقد الدولي، ففي هذا الأسبوع، خصصت الحكومة المصرية أكثر من 12 مليار دولار في ميزانيتها الجديدة لدعم المواطنين وتحفيز النمو. حظيت مصر بتقديرٍ دولي كبيرٍ، حيث عدلت وكالة «ستاندرد آند بورز» نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصري إلى إيجابية، مُؤكدةً على ثقتها في قدرة مصر على تحقيق نموٍ مستدامٍ على المدى الطويل. كما تُقدم النشرة نفوجراف يوضح ارتفاع أسعار البنزين والسولار، بالإضافة إلى مقالين عن تأثير حزمة الاستثمارات الأوروبية على الاقتصاد المصري وكذلك عن تقرير «جولدمان ساكس» الذي توقع فائضًا في التمويلات الخارجية بقيمة 26.5 مليار دولار.

أبرز قضايا الأسبوع

”

تُهيمن أجواء التفاؤل على الساحة الاقتصادية المصرية هذه الأيام، مدعومةً بخطواتٍ إصلاحيةٍ حاسمة تُبشر بمستقبلٍ مُشرقٍ للاقتصاد الوطني. ففي إطار سعيها لدعم المواطنين، رصدت الحكومة المصرية أكثر من 12 مليار دولار في ميزانيتها الجديدة. وعلى الصعيد الدولي، حظيت مصر بتقديرٍ كبيرٍ من قبل المؤسسات المالية العالمية، حيث عدلت وكالة «ستاندرد آند بورز» نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصري إلى إيجابية، مُؤكدةً على ثقتها في قدرة مصر على تحقيق نموٍ مستدامٍ على المدى الطويل. وفي ظل هذه التطورات الإيجابية، تُقدم نشرة اليوم تحليلًا مُفصلًا للتوقعات المستقبلية للاقتصاد المصري، مُسلطةً الضوء على أهم العوامل التي ستُشكل مساره خلال الفترة المُقبلة.

“

أحداث محلية

التقارير الدولية

- **«جولدمان» يتوقع فائضًا في التمويلات الخارجية لمصر بـ26.5 مليار دولار في 4 أعوام**

يتوقع «جولدمان ساكس» فائضًا في التمويلات الخارجية لمصر بقيمة 26.5 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة، مقابل توقعات سابقة بعجز قدره 13 مليار دولار، وذلك نتيجة التمويلات

المرتقبة من صندوق النقد الدولي وشركاء آخرين بخلاف قيمة الاستثمار المحقق من صفقة رأس الحكمة. كما توقع البنك في مذكرة بحثية، اتساع عجز الحساب الجاري مع ارتفاع الواردات بوتيرة أسرع مع توافر الدولار والتي لا تعوضها إلا جزئيًا زيادة في تحويلات المصريين في الخارج. إذ يقول البنك: «نتوقع اتساع العجز إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية 2027».

- **«إس آند بي» تعدل نظرتها المستقبلية لاقتصاد مصر إلى إيجابية**

عدلت وكالة «إس آند بي» للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لمصر إلى إيجابية من مستقرة، وثبتت تصنيفها لديون مصر عند «B-/B»، وفقًا لبيان صادر عن المؤسسة. وتأتي هذه التغيرات في نظرة الوكالة العالمية إلى الاقتصاد المصري، بعدما حصلت القاهرة على استثمار بقيمة 35 مليار دولار من الإمارات، لتكر بعدها سبحة التعهدات والتمويلات الدولية، والتي فاقت 50 مليار دولار. كما ساعدت الأموال التي حصلت مصر عليها، والمتوقع أن تحصل عليها في السنوات القليلة المقبلة، في تنفيذ أعلى زيادة في أسعار الفائدة على الإطلاق، وخفض قيمة العملة للمرة الرابعة منذ أوائل عام 2022. وأشارت الوكالة إلى أن التوقعات الإيجابية تعكس «إمكانية تحقيق المزيد من التحسن في الوضع الخارجي لمصر، والتخفيف من حدة النقص في العملات الأجنبية»، مضيفة أن «تحديد سعر الصرف من قبل قوى السوق سيساعد في دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبمرور الوقت دعم خطة الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة».

علاقات دولية

- **أوروبا تعزز علاقاتها مع مصر عبر حزمة تمويلات بـ 8 مليارات دولار**

تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم حزمة مساعدات بقيمة 7.4 مليارات يورو (8.1 مليارات دولار) إلى مصر، في أحدث دفعة من المجتمع الدولي لدعم الاقتصاد الذي يعاني في الدولة الأفريقية التي تعتبر حيوية للاستقرار الإقليمي. وسيساعد الدولة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 105 ملايين نسمة على التغلب على أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود. وانضم إلى فان دير لاين في القاهرة زعماء دول من بينها إيطاليا واليونان وقبرص والنمسا.

- **مصر تطلب 5 مليارات دولار من صندوق النقد الشهر المقبل**

طلبت مصر من صندوق النقد الدولي أن تكون قيمة أول شريحة تحصل عليها في أبريل 2024 المقبل 5 مليارات دولار؛ نظرًا لحاجتها لتوفير أكبر قدر ممكن من السيولة الدولارية لدعم اقتصادها. كما اتفقت مصر مع الصندوق، مطلع شهر مارس 2024، على زيادة قيمة برنامج التمويل الممنوح للبلاد من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار، بعد الجهود التي اتخذتها القاهرة والتي شملت خفض قيمة العملة بشكل كبير ورفع أسعار الفائدة بنحو 600 نقطة أساس.

- **البنك الدولي يرصد 6 مليارات دولار لمصر على مدى 3 سنوات**

تعتزم مجموعة البنك الدولي توفير تمويلات بإجمالي 6 مليارات دولار لمصر على مدى 3 سنوات، بواقع 3 مليارات دولار لمساندة برنامج الإصلاحات الاقتصادية الحكومية، و3 مليارات دولار لتمكين القطاع الخاص، بحسب بيان لوزارة التعاون الدولي المصرية. كما يأتي دعم مجموعة البنك الدولي بعد أقل من 24 ساعة على تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم حزمة مساعدات بقيمة 7.4 مليارات يورو (8.1 مليارات دولار) إلى مصر، في أحدث دفعة من الشركاء الدوليين لدعم اقتصاد أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان.

- **«البنك الأوروبي»: ننسق مع صندوق النقد لرفع قرض مصر بمليار دولار للمشاريع الخضراء**

ينسق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مع صندوق النقد الدولي لرفع قيمة قرض الصندوق لمصر بمقدار مليار دولار فوق ما تم الإعلان عنه مؤخرًا، والبالغ 8 مليارات دولار، وذلك بهدف استخدام هذا المبلغ الإضافي في مشاريع التحول الأخضر، بحسب خالد حمزة، مدير ملف مصر في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

- **تمويل البنك الدولي يرفع تعهدات إنقاذ اقتصاد مصر إلى 50 مليار دولار**

أعلن البنك الدولي يوم 18 مارس أنه سيقدم لمصر أكثر من 6 مليارات دولار، مما يرفع قيمة خطة الإنقاذ العالمية للاقتصاد المتعثر للدولة الواقعة في شمال أفريقيا إلى أكثر من 50 مليار دولار في الأسابيع القليلة الماضية. وأشار البنك إلى أن نصف التمويل هذا، الذي يُمنح على مدار السنوات الثلاث المقبلة، يستهدف الدعم الحكومي، بينما تهدف البقية إلى دعم القطاع الخاص الذي أكد المسئولون المصريون أنه ركيزة النمو الاقتصادي المستدام على المديين المتوسط والطويل.

مؤشرات قطاعية

- **4 عوامل تدفع قطاع البناء في مصر للنمو بمعدل يفوق المنطقة**

يُتوقع أن ينمو قطاع البناء في مصر بنسبة 7.5% للعام المالي الحالي 2023-2024، وبـ 7.9% العامين المقبلين، على أساس سنوي، ليتفوق على معدلات نمو القطاع بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى 2033، بحسب «فيتش». كما أشارت وكالة التصنيف الائتماني في تقريرها، تناول آفاق قطاع البنى التحتية والتشييد في البلاد على مدى 10 سنوات، إلى وجود 4 عوامل أساسية تدعم نموه، على رأسها التدفقات المالية الخارجية، وفي مقدمتها الاستثمارات الوافدة من الإمارات والسعودية وقطر. بالإضافة إلى تمويلات بإجمالي 20 مليار دوار من صندوق النقد الدولي (8 مليارات دولار)، والبنك الدولي (3 مليارات)، والاتحاد الأوروبي (المقدّرة بـ 8.1 مليارات)، وبريطانيا، واليابان، كما توقع وزير المالية محمد معيط.

- **الحكومة المصرية تسعى لتقليص ملكيتها في 3 شركات عقارية**

تسعى الحكومة المصرية لتقليص ملكيتها في 3 شركات تابعة لـ «القابضة للتشييد والتعمير»، ومقيدة في بورصة مصر إلى حصص أقلية خلال الفترة المقبلة. والشركات الثلاث التي تعتزم مصر التخلي عن حصص فيها، هي: مصر الجديدة للإسكان»، و»زهراء المعادي للاستثمار والتعمير»، و»الشمس للإسكان والتعمير». وتمتلك «الشركة القابضة للتشييد والتعمير» الحكومية نحو 72.25% من أسهم «مصر الجديدة للإسكان»، و44.54% من «الشمس للإسكان»، و47.6% في «زهراء المعادي».

- **مصر ترفع أسعار كافة فئات البنزين والسولار**

رفعت مصر أسعار جميع فئات البنزين، كما زادت سعر السولار، على أن يتم تطبيق الزيادة بدءًا من يوم الجمعة 22 مارس 2024. وقررت الحكومة رفع أسعار البنزين جنيهًا واحدًا، وبذلك تصبح قيمة لتر بنزين «80» الأقل جودة بعد الزيادة 11 جنيهًا، وسعر لتر بنزين «92» بعد الزيادة 12.50 جنيهًا، على أن يصل سعر لتر بنزين «95» الأعلى جودة بعد الزيادة إلى 13.5 جنيهًا. كما رفعت سعر بيع لتر السولار بأكثر من 21% إلى 10 جنيهات، من 8.25 جنيهات، سواء لشركات إنتاج الكهرباء أو سعر تسليم المستهلك لمحطات خدمة وتموين السيارات.

وفي سياق مواز، زاد سعر بيع لتر الكيروسين بالمواصفات العادية تسليم المستهلك إلى 10 جنيهات، من 7.25 جنيه سابقًا. وتم رفع سعر بيع أسطوانة الغاز السائل البوتاجاز إلى 100 جنيه.

السياسات النقدية

- **الجنيه المصري يتجه لتحقيق أكبر سلسلة مكاسب منذ 2022**

ارتفع سعر الجنيه المصري بأكثر من 1% مقابل الدولار في التعاملات الخارجية، ليتجه إلى الارتفاع لليوم السادس على التوالي. كما ارتفعت العملة بنسبة 6% تقريبًا منذ أن سمحت السلطات للعملة بالانخفاض بنسبة تزيد عن 38% في وقت سابق من شهر مارس.

- **«المركزي» المصري يلغي اجتماع لجنة السياسة النقدية القادم**

قرر البنك المركزي المصري إلغاء اجتماع لجنة السياسة النقدية يوم الخميس 28 مارس؛ نظرًا للاكتفاء بالاجتماع الاستثنائي للجنة قبل أسبوعين، بحسب بيان على موقع «المركزي». وخلال الاجتماع الاستثنائي في 6 مارس، رفع البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 600 نقطة أساس إلى 27.25%، وتلا ذلك تحرير سعر صرف الجنيه، مما مهد الطريق أمام زيادة قرض صندوق النقد الدولي إلى البلد العربية الأكبر من حيث عدد السكان من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار.

السياسة المالية

- **مصر ترصد أكثر من 12 مليار دولار لدعم المواطنين بميزانيتها الجديدة**

خصصت الحكومة المصرية 596 مليار جنيه (12.66 مليار دولار أميركي) لمنظومة الدعم، ضمن مشروع الموازنة المقبلة (2024/2025)، في محاولة لتخفيف الأعباء عن متوسطي ومحدودي الدخل، المتأثرين بزيادة معدلات التضخم وتآكل قيمة الجنيه، بحسب وزير المالية المصري محمد معيط. وتشمل مخصصات الدعم الحكومي، 134 مليار جنيه للسلع التموينية، وأكثر من 147 مليار جنيه لدعم المواد البترولية، و40 مليار جنيه لبرنامج «تكافل وكرامة». كما رفعت الحكومة المصرية، في ديسمبر 2023، مستهدف عبء دعم المواد البترولية في السنة المالية الجارية 2023-2024 بنحو 9% إلى 130 مليار جنيه.

- **مصر تستهدف خفض عجز الموازنة إلى 6% بموازنة عام (2024/2025)**

تستهدف الحكومة المصرية خفض العجز الكلي في موازنة العام المالي المقبل (2024/2025)، إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب وزير المالية المصري محمد معيط. وتفاقم العجز الكلي لميزانية مصر خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الجارية إلى 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية فبراير 2024، مقابل 5% قبل عام، بحسب تصريحات سابقة لوزير المالية المصري. كما توقع معيط في وقت سابق أن يتراجع عجز الموازنة العامة للدولة إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2027، مقابل عجز بلغ 6% خلال العام المالي الماضي.

- **مصـر تسـقّف الاسـتثمارات العامـة عنـد تريليـون جنيـه إفسـاحًا للقطـاع الخـاص**

وضعـت مصـر سـقفًا للاسـتثمارات العامـة للدولـة لا يتجـاوز تريليـون جنيـه بمشـروع الموازنـة المقبلـة للعام المالـي 2024-2025، بحسـب وزيـر الماليـة محمـد معيـط، منوّهًـا: «تركنـا مسـاحة كبيـرة مـن الاسـتثمارات العامـة فـي الدولـة للقطـاع الخـاص حتى ينطلـق بقوة»، أكـد معيـط حـول مشـروع الموازنة الجديـدة، أن بلاده تسـتهدف رفـع معـدلات النمـو «مدفوعـةً بنشـاط أكبـر للقطـاع الخـاص». وتتوالـى الدعـوات للحكومـة المصريـة مـن الشـركاء الدولييـن، ورجـال الأعمال المحلييـن، لتسـريع عمليـة التخـارج مـن الشـركات المملوكـة للدولـة، بمـا يخفـف مـن منافسـة القطـاع العـام للخـاص فـي العديـد مـن الأنشـطة. وتزايـدت هـذه الدعـوات خلال الأزمـة الحـادة التـي عاشـها اقتصـاد الـبلاد العامـين الأخيريـن، ومثلـت أحـد شـروط صنـدوق النقـد الدولـي للإفـراج عـن أمـوال برنامـج الدعـم.

أسواق المال والاستثمار

- **«صنـدوق الإسـكان» فـي مصـر يسـعى لاقتـراض 50 مليـار جنيـه لتمويـل وحـدات منخفضـة التكلفـة**

يسـعى صنـدوق الإسـكان الاجتماعـي فـي مصـر لاقتـراض 50 مليـار جنيـه خلال عـام 2024 مـن تحالـف بنـوك محلـي لتمويـل مشـروعات

سكنية منخفضة التكلفة. ويتولى الصندوق الحكومي توفير الوحدات السكنية للمصريين من ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة، والمناسبة لإمكانياتهم المالية.

- **مبيعات مؤسسات المال الحكومية تهوي ببورصة مصر 6%**

هوى المؤشر الرئيسي لبورصة مصر 6.34% ليغلق عند 29091 نقطة خلال تداولات يوم 18 مارس، وسط مبيعات مكثفة من مؤسسات المال المحلية الحكومية، بعد تحقيقها مكاسب ماراثونية خلال الأشهر القليلة الماضية، وتغيير اتجاهها للاستثمار في أدوات الدين الحكومية ذات العائد المرتفع والمضمون. كما فقدت الأسهم المصرية نحو 133 مليار جنيه من قيمتها السوقية لتبلغ 1.905 تريليون جنيه، وأوقفت البورصة التداولات على نحو 70 سهمًا لتراجعهم بين 5% و10%. ومبيعات مؤسسات المال الحكومية قابلها اليوم مشتريات قوية من قبل مؤسسات المال الأجنبية والأفراد المحليين.

- **«فاليو» تطرح نحو 25% من أسهمها ببورصة مصر خلال عام**

تتطلع شركة «فاليو» للتمويل الاستهلاكي التابعة لـ «مجموعة إي إف جي القابضة» لطرح ما يصل إلى 25% من أسهمها في بورصة مصر عبر اكتتاب عام أولي خلال 12 شهرًا، بحسب وليد حسونة، الرئيس التنفيذي للشركة. وقال حسونة: «بدأنا الاستعداد بقوة للطرح، حتى نتيح فرصة لدخول رءوس أموال

valU*
It`s About Time

جديدة معنا»، كاشفًا أن «النسبة المطروحة ستكون على الأرجح ما بين 20% إلى 25% من أسهم رأس مال الشركة». وستكون «إي إف جي هيرميس» المستشار المالي للطرح، إلى جانب تعيين مستشار آخر.

- **عرضان لإنشاء مصنعي «سيانيد الصوديوم» في مصر بـ 270 مليون دولار**

تقدمت شركتان بطلب رسمي لوزارة البترول والثروة المعدنية المصرية وهيئة الاستثمار للموافقة على إقامة مصنعين لإنتاج «سيانيد الصوديوم» باستثمارات 270 مليون دولار. ويُعد «سيانيد الصوديوم» هو ملح صوديوم عديم اللون، ويستخدم في معالجة واستخراج الذهب من الصخور بالإضافة إلى استخدامات محدودة في صناعة الجلود والدباغة. وتسعى «سي واي بلس» الألمانية، «إحدى أكبر الشركات العالمية في مجال السيانيد»، لإقامة مشروع إنتاج مركب سيانيد الصوديوم، باستثمارات مبدئية تقدر بـ 150 مليون دولار، وبطاقة إنتاجية تصل إلى 30 ألف طن في السنة. بالإضافة إلى أن الشركة «النمساوية لإنتاج السيانيد» قدرت تكلفة مصنعها بنحو 120 مليون دولار بصفة مبدئية وبطاقة إنتاجية مماثلة لمشروع الشركة الألمانية.

إقليميًا

- **حظر إسرائيل لعمال فلسطين يكبد الاقتصادين خسائر هائلة**

أصبح أكثر من 150 ألف فلسطيني عاطلين عن العمل، بسبب أنهم كانوا يعملون في إسرائيل حتى يوم الهجوم الذي شنته حماس على جنوب إسرائيل في أكتوبر 2023. وتوقفت مواقع

البناء في جميع أنحاء إسرائيل عن العمل مع استمرار حظر دخول العمال الفلسطينيين وغياب أي نهاية محتملة في الأفق لذلك الحظر. حوّل ذلك الوضع قطاع البناء الرائد إلى مركز للأزمة الاقتصادية، مما يقدم لمحة عما ينتظر الجانبين إذا أدت الحرب في غزة إلى تمزيق علاقاتهما الهشة على نحو دائم. ويهدد الانفصال المؤلم بين الاقتصادين سُبل العيش في الأراضي الفلسطينية، ويترك شركات البناء الإسرائيلية تتدافع لاستقطاب عمالة من الخارج، وهو تحول في القوى العاملة تُظهر توقعات الصناعة أنه سيستغرق عامًا، على أفضل تقدير، حتى يكتمل. علمًا بأن أكثر من ثلثي الفلسطينيين العاملين في إسرائيل قبل الحرب كانوا يعملون في قطاع البناء.

- **أكبر اقتصادات أفريقيا قد تبقي الفائدة بدون تغيير بسبب مخاطر التضخم**

تستعد البنوك المركزية في أكبر اقتصادات أفريقيا لأن تسلك مسارًا مختلفًا عن نظيراتها في الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية وأوروبا خلال الأسبوعين المقبلين، حيث ستُبقي على سياساتها النقدية المتشددة لمواجهة استمرار ارتفاع التضخم. وتتجه مصر وجنوب أفريقيا والمغرب وكينيا وغانا إلى تثبيت أسعار الفائدة الأساسية عند المستويات الحالية، وهي تضع في اعتبارها مخاطر التضخم الناجم عن عوامل محلية وخارجية، بما فيها التوترات الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط. أما قرار أسعار الفائدة في نيجيريا فيبدو متراوحًا بين احتمال رفعها أو تثبيتها.

عالميًا

- **قـروض صنـدوق النقـد العالميـة تصعـد لمسـتوى قياسـي فـوق 150 مليـار دولار**

يوفـر صنـدوق النقـد الدولـي قروضًـا لمـا يقـرب مـن 100 دولـة، وبلغـت هـذه القـروض مسـتوى قياسـيًا مؤخـرًا، ممـا يبرهـن علـى دوره المتنامـي بوصفـه أداة أساسـية لمسـاندة الـدول فـي مواجهـة المخاطـر الماليـة والسياسـية مـا بعـد حقبـة وبـاء كورونـا. ونظـرًا لصعـود تكاليـف الاقتـراض والصراعـات، اضطـر صنـدوق النقـد الدولـي إلـى التصـدي لمزيـد مـن الأزمـات الاقتصاديـة، بمـا فيهـا أزمـات كبرى فـي أوكرانيـا ومصـر ومواقـع أخـرى فـي أفريقيـا علاوة علـى الأرجنتين وباكسـتان. كمـا زاد صنـدوق النقـد الدولـي الائتمـان المسـتحق -وهـو مقيـاس أساسـي للأمـوال التـي أنفقهـا الصنـدوق الـذي يقـع مقـره فـي واشـنطن- إلـى 151 مليـار دولار تقريبًـا فـي نهايـة فبرايـر 2024، بحسـب تقديـرات بلومبـرغ المسـتندة إلـى بيانـات صنـدوق النقـد الدولـي. (وأعلـن الصنـدوق عـن هـذا الرقـم بوصفـه 113 مليـار وحـدة مـن أصـول الاحتياطـي النقـدي، التـي يطلـق عليهـا اسـم حقـوق السـحب الخاصـة).

معلومة مصورة

مصر ترفع أسعار البنزين والسولار

بنزين 80

قبل (10 جنيهات)

بعد (11 جنيهًا)

بنزين 92

قبل (11.5 جنيهًا)

بعد (12.5 جنيهًا)

بنزين 95

قبل (12.5 جنيهًا)

بعد (13.5 جنيهًا)

السولار

قبل (8.25 جنيهات)

بعد (10 جنيهات)

مقالات تحليلية

كيف يستفيد الاقتصاد المصري من حزمة الاستثمارات الأوروبية؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلن الاتحاد الأوروبي في قمة رفيعة المستوى عقدت الأحد 17 مارس 2024 بين الرئيس «عبد الفتاح السيسي» ورئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فان دير لاين»، وزعماء دول بلجيكا واليونان والنمسا وإيطاليا وقبرص، عن رفع مستوى العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي إلى الشراكة الاستراتيجية والشاملة.

حزمة أوروبية

اقترنت القمة الأوروبية بالقاهرة برصد حزمة أوروبية تمويلية للاقتصاد المصري بقيمة 7.4 مليارات يورو تنقسم إلى تمويل ميسر ومباشر بقيمة 5 مليارات يورو منها تمويل طارئ بقيمة مليار يورو يُصرف خلال عام 2024، واستثمارات بقيمة 1.8 مليار يورو، ومنح ودعم فني لتنفيذ مشروعات التعاون الثنائي بقيمة 600 مليار يورو.

وتغطي الشراكة الاستراتيجية ستة محاور؛ **الأول:** العلاقات السياسية من خلال تكثيف الحوار السياسي وعقد قمة ثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي كل عامين، مع مواصلة تعزيز الاستقرار

والديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، **الثاني:** الاستقرار الاقتصادي عبر دعم الإصلاحات الكلية والاجتماعية والاقتصادية في مصر، وتقديم الدعم لجذب الاستثمارات الخاصة، **الثالث:** الاستثمار والتجارة من خلال مساعدة الاقتصاد المصري على جذب المزيد من الاستثمارات خاصة في مجال التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، ودعم تنظيم مؤتمر الاستثمار بالقاهرة، والتركيز على الاستثمارات في مجال الطاقة وخاصة الهيدروجين الأخضر، **الرابع:** الهجرة عبر التعاون في مجال الهجرة ومكافحة التهريب والاتجار بالبشر إلى جانب تعزيز إدارة الحدود ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية وتسهيل الهجرة القانونية، **الخامس:** الأمن من خلال تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، ومنع ومواجهة التهديدات الأمنية، بما في ذلك التهديدات السيبرانية، واستكشاف المزيد من التعاون في مجال إنفاذ القانون، ومكافحة الجريمة المنظمة، **السادس:** التعليم والتدريب عبر تعزيز التعاون في مجال البحث والابتكار.

ومن شأن الحزمة الاستثمارية أن تخلق وفرة بالعملة الأجنبية، بما يساعد في القضاء على السوق الموازية للصرف الأجنبي، كما ستساعد في دعم خفض معدلات التضخم من خلال ضبط سعر الصرف، إلى جانب توفير النقد الأجنبي لاستيراد المواد الخام.

محطات التعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد الأوروبي

تُعد خطة الاستثمارات الأوروبية خطوة مكملة لسلسلة التعاون الاقتصادي بين الجانبين، حيث ترجع الروابط التجارية القوية بين

الطرفين إلى وجود مصالح مشتركة بين الجانبين؛ إذ يتمتع الاتحاد الأوروبي بوفرة رءوس الأموال والتكنولوجيا المتقدمة فيما تتميز مصر بوفرة الأيادي العاملة والموارد الطبيعية، ومن ثَمّ فإنه من الضروري للطرفين تطوير سبل الشراكة بينهما.

- **التبادل التجاري:** تُعد مصر الشريك التجاري التاسع والعشرين للاتحاد الأوروبي، وتمثل 0.7% من إجمالي تجارة السلع للاتحاد الأوروبي مع العالم، فيما يمثل الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر، ويغطي 24.5% من حجم تجارة مصر، ويُبين الشكل الآتي حجم التبادل التجاري بين الطرفين:

الشكل 1- التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي

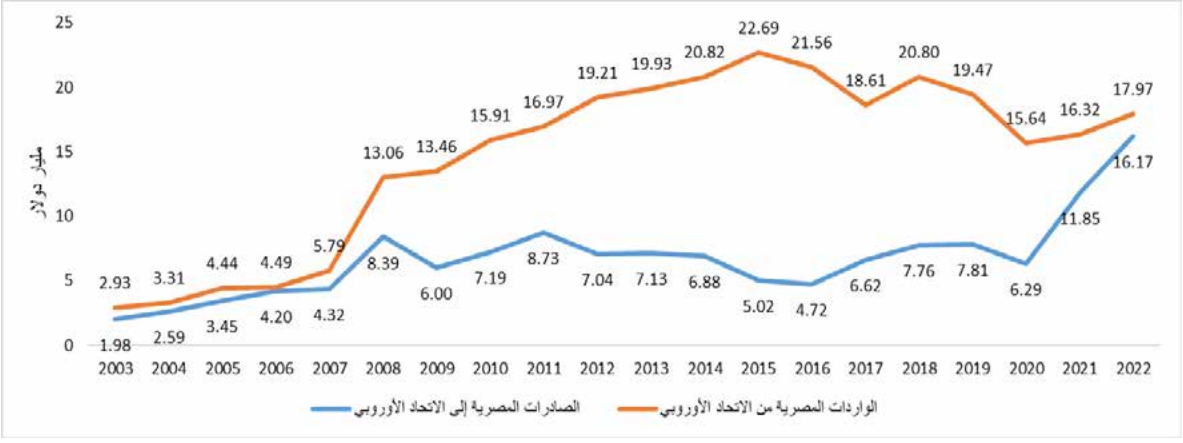

Source: Trade Map, Bilateral Trade between Egypt, and European Union.

وبلغت الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي نحو 16.17 مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة بنحو 1.98 مليار دولار خلال عام 2003 فيما سجلت الواردات المصرية منه حوالي 17.97 مليار دولار مقابل 2.93 مليار دولار في عام 2003.

- **التعـاون الاسـتثماري:** يُنظـر إلـى الاتحـاد الأوروبـي كأحـد المسـتثمرين الرئيسـين فـي مصـر عقـب الـدول العربيـة، حيـث تعـد البـلاد ثانـي أكبـر متلـقٍ للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن الاتحـاد الأوروبـي فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا.

واسـتحوذ الاتحـاد الأوروبـي علـى أكثـر مـن 30% مـن إجمالـي الاسـتثمارات الوافـدة إلـى مصـر خلال العـام المالـي 2022/2021 بقيمـة تبلـغ 6.7 مليـارات دولار، مقابـل اسـتحواذ الـدول العربيـة علـى نحـو 37% بقيمـة تبلـغ 8.2 مليـارات دولار. وخلال الفتـرة التـي تتـراوح بيـن 2004/2003 إلـى 2023/2022، ارتفـع الاسـتثمار الأوروبـي الوافـد إلـى الاقتصـاد المصـري مـن 812.9 مليـون دولار إلـى 6.8 مليـارات دولار، كمـا يُبيـن الشـكل الآتـي:

الشكل 2- حجم الاستثمارات الأوروبية الوافدة لمصر (مليار دولار)

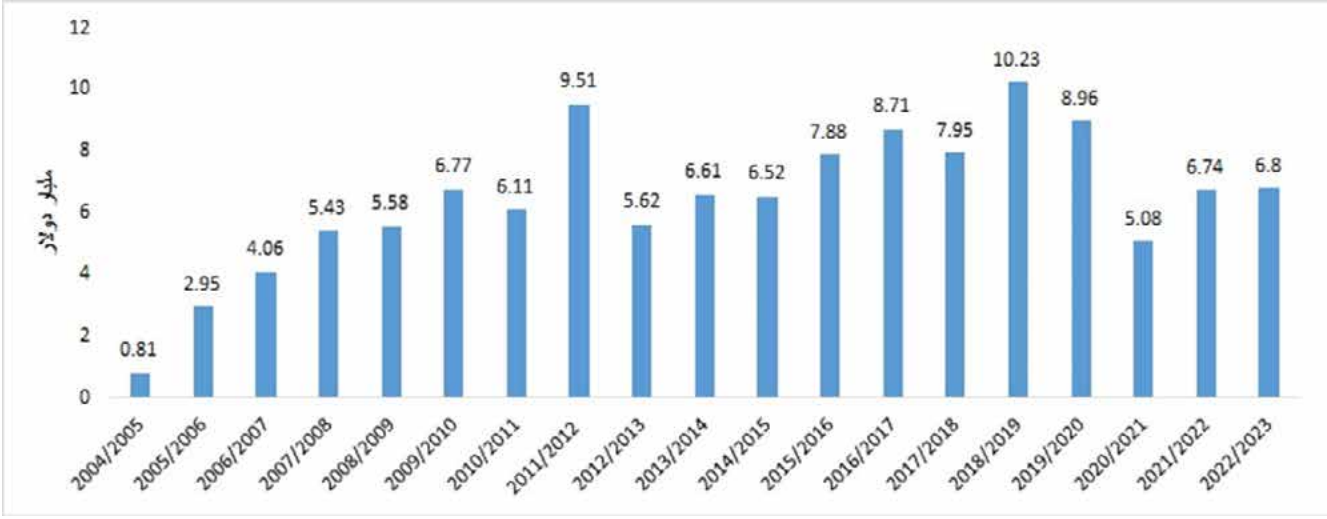

المصدر- البنك المركزي المصري، السلاسل الزمنية- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

- **المساعدات الأوروبية:** بلغت التمويلات من بنك الاستثمار الأوروبي نحو 4.7 مليارات دولار، من بينها 2.8 مليار دولار للقطاع الخاص و1.9 مليار دولار للقطاع الحكومي خلال الفترة من 2020 إلى 2023، ووفقًا لوزارة التعاون الدولي المصرية، كما أتاح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلات تنموية ميسرة بقيمة 3.45 مليارات دولار، ووفر الاتحاد الأوروبي منحًا بقيمة 371 مليون دولار.

- **مبادلة الديون:** تعد مبادلة الديون من أجل التنمية من البرامج المهمة التي تنفذها مصر مع الشركاء الأوروبيين، حيث يتم تنفيذ برنامجين مع الجانبين الإيطالي ويجرى تنفيذه منذ عام 2001، بينما يتم تنفيذ برنامج مع الشريك الألماني منذ عام 2011، وفقًا لتصريحات وزيرة التعاون الدولي «رانيا المشاط، التي لفتت إلى أن قيمة البرنامجين تبلغان نحو 720 مليون دولار، ويتم من خلالهما تنفيذ أكثر من 120 مشروعًا في مجالات تنموية مختلفة.

- **التعاون في مجال الطاقة:** تُعد مصر شريكًا أساسيًا لأوروبا حينما يتعلق الأمر بأمن الطاقة، حيث حاولت تعزيز مكانتها كمركز إقليمي للطاقة من خلال تعويض أوروبا عن تراجع إمدادات الغاز الروسية عقب الحرب الأوكرانية، وفي عام 2022 وحده، عززت البلاد صادراتها من الغاز الطبيعي المسال لأوروبا لتصل نسبتها إلى 71% من إجمالي الصادرات المصرية من الغاز المسال مقارنة بنسبة 31% خلال عام 2021.

وإلى جانب الغاز المُسال، يتعاون الطرفان في مجال الطاقة المتجددة، وتمثلت أبرز محطة في مسيرة التعاون في قمة المناخ

(COP27) بشـرم الشـيخ؛ إذ قـرر الجانبـان إقامـة شـراكة اسـتراتيجية بشأن الهيدروجيـن الأخضـر مـن أجـل تعزيـز مرحلة انتقـال الطاقـة. وفي مايـو 2023، وقعـت مصـر مذكـرة تفاهـم مـع شـركة «سـكاتك إيـه إس إيـه» النرويجيـة لبـدء دراسـات مشـروع تصديـر الطاقـة المتجـددة مـن مصـر إلـى أوروبـا عبـر إيطاليـا، وتتضمـن مذكـرة التفاهـم بـدء الدراسـات تمهيـدًا لتنفيـذ مشـروع تصديـر الطاقـة المتجددة إلـى أوروبا باسـتخدام خـط ربـط بحـري بقـدرة لا تقـل عـن 3 جيجـاوات.

فـي الختـام، تُعـد زيـادة الاسـتثمارات الأوروبيـة الوافـدة لمصـر أمـرًا حيويًـا فـي الوقـت الراهـن؛ نظـرًا لحاجـة الاقتصـاد المصـري لزيـادة الاحتياطـي النقـدي مـن العـملات الأجنبيـة وخلـق المزيـد مـن فـرص العمـل الجديـدة ممـا يدفـع بعجلـة النشـاط الاقتصـاد ككل.

.

مقالات تحليلية

توقعات جولدمان ساكس: فائض التمويل الخارجي ورؤية مستقبلية للاقتصاد المصري

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أثارت توقعات بنك «جولدمان ساكس» لفائض التمويل الخارجي لمصر بقيمة 26.5 مليار دولار اهتمامًا كبيرًا في الأوساط المالية والاقتصادية مقابل توقعات سابقة بعجز قدره 13 مليار دولار، وذلك نتيجة التمويلات المرتقبة من صندوق النقد الدولي وشركاء آخرين، بخلاف قيمة الاستثمار المحقق من صفقة رأس الحكمة. كما تعكس هذه التوقعات الثقة في الاقتصاد المصري وتشير إلى الإشادة بالإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة.

سياق إيجابي

توقع البنك ارتفاع الاحتياطي النقدي لمصر وذلك بوتيرة قوية ليصل إلى 50 مليار دولار تقريبًا بنهاية العام الجاري بالإضافة إلى توقع بارتفاعه إلى 61 مليار دولار تقريبًا في عام 2027. إضافة إلى ذلك توقع قفزة في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال العام الحالي إلى 33 مليار دولار مقارنة بـــ 9.3 مليارات دولار في العام الماضي، وذلك نتيجة الخطى المتقدمة التي تتخذها مصر لتحسين الأوضاع الحالية والرجوع بالاقتصاد المصري إلى مرونته.

جاءت صفقة صندوق النقد الدولي، بزيادة قيمة قرض مصر إلى 8 مليارات دولار، بزيادة عن ثلاثة مليارات دولار، كان قد تم الاتفاق عليها في ديسمبر 2022 ليترتب على هذا الاتفاق عدة مؤشرات إيجابية؛ فسيتم تحقيق فائض أولي في الموازنة، وتحقيق توازن بين الإنفاق والدين العام، بالإضافة إلى الإبقاء على معدل التضخم ضمن النطاق المستهدف للبنك المركزي، واستخدام السياسة المالية لدعم الفئات الضعيفة، كما سيتم مواصلة الالتزام بمرونة سعر الصرف والتراكم التدريجي للعملات الأجنبية وعليه، سيتم مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي بدأت ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2016-2019، بما في ذلك تحسين الحوكمة المالية، وخفض الاحتياجات التمويلية، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وإفساح المجال للإنفاق على القطاعات ذات الأولوية (مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، وتحسين إدارة المالية.

وفي خطوة تاريخية فارقة، تم الإعلان من قبل رئيس الوزراء المصري «مصطفى مدبولي» عن توقيع «أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر». تأتي هذه الصفقة الضخمة، التي تبلغ قيمتها 35 مليار دولار، لتكون علامة فارقة في مسار التنمية الاقتصادية المصرية. تركز الصفقة على تطوير مدينة «رأس الحكمة» الساحلية الجديدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، والتي ستصبح مركزًا إقليميًّا للتكنولوجيا والابتكار والتصنيع. تعد هذه الصفقة نتيجة للجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة المصرية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي، خاصة مع موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي المتميز على مفترق الطرق بين الشرق والغرب، والإمكانيات الهائلة التي تمتلكها في مختلف المجالات، مما يجعلها وجهة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب. في هذا التقرير، سنحلل أهمية هذه الصفقة

التاريخية والنتائج المتوقعة على مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر، وسنناقش الآثار الإيجابية على الاقتصاد والمواطن المصري، بالإضافة إلى الإشارة إلى الخطط المستقبلية والخطوات التي يجب اتخاذها لضمان استمرار هذا النجاح.

تبذل الحكومة المصرية جهودًا كبيرة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك من خلال تحسين بيئة الاستثمار، إذ قامت الحكومة المصرية بإصدار قانون الاستثمار الجديد، الذي يُقدم مزايا وتسهيلات للمستثمرين. كما تعمل الحكومة على تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين. كما تُشارك مصر في المؤتمرات الدولية للترويج لفرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات. كما تُطلق الحكومة حملات إعلامية للتوعية بأهمية الاستثمار في مصر. وتسعى الحكومة المصرية إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال جذب المزيد من الاستثمارات. كما أنه من المتوقع أن يكون لمشروع "رأس الحكمة" تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد المصري، إذ من المتوقع أن تُساهم الصفقة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المصري بنسبة 2% على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة. كما ستخلق الصفقة فرص عمل جديدة، حيث من المتوقع أن يتم توظيف 300 ألف شخص بشكل مباشر وغير مباشر خلال فترة تطوير المشروع، مما يؤدي إلى خفض مستويات البطالة في مصر والتي تبلغ نحو 7%. وستُساهم الصفقة في زيادة الصادرات المصرية من العقار السياحي والسكني.

وفي خطوة جديدة لتعميق الشراكة الاقتصادية المصرية- الأوروبية، أعد الاتحاد الأوروبي حزمة مساعدات حجمها 7.4 مليارات يورو (8.08 مليارات دولار) لمصر تهدف إلى دعم اقتصادها وسط مخاوف من أن يؤدي الصراع في غزة والسودان إلى تفاقم المشاكل المالية في

البلاد، وذلك في ضوء خطة رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" لزيارة القاهرة بهدف إجراء مباحثات حول دعم التنمية الاقتصادية في مصر وتخفيف تأثير الأزمة الاقتصادية الراهنة. ودائمًا الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم أجندة التنمية المصرية لعام 2030 لضمان استقرار الاقتصاد المصري الكلي على المدى الطويل والنمو الاقتصادي المستدام، وسيدعم التمويل وسيواكب التقدم المحرز فيما يتعلق بتلك الأولويات والأهداف المحددة بشكل مشترك، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز لاستثمارات القطاع الخاص بكل طاقته وهذا بدوره سيساعد على تخفيف التأثير الناجم عن الأزمات الدولية والإقليمية الحالية، بما يصب في صالح الاستقرار والأمن المشترك لكلا الجانبين. بالإضافة إلى دعم الاتحاد الأوروبي لجهود مصر المستمرة لتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار بها لتسهيل تدفقات التجارة والاستثمار وبما يتماشى مع التزاماتها الدولية، وخاصة التزاماتها نحو الاتحاد الأوروبي.

في الختام، تعكس توقعات بنك «جولدمان ساكس» الثقة في الاقتصاد المصري والإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها، وستكون لهذه التوقعات تأثيرات إيجابية على الاقتصاد المصري، بما في ذلك تعزيز الثقة والاستقرار وتحسين القدرة على الاستيعاب وتقليل الضغط على الموارد المحلية. كما تُعد مصر وجهة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب. وتُبذل الحكومة المصرية جهودًا كبيرة لجذب المزيد من الاستثمارات، وذلك من خلال تحسين بيئة الاستثمار والترويج لفرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg